الأمير محمد بن فهد رعى منتدى الأحساء للاستثمار

سموه: الجهود مستمرة لتهيئة الاقتصاد السعودي للتعامل مع المتغيرات العالمية واستقطاب الاستثمارات

د. يماني: نتوقع خلال الفترة القادمة توقيع اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة ضمن جهود الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

الأحساء - صالح المحيسن؛ تصوير: سليم القطان

■ أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية أهمية المرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد السعودي والتي تتسم بالانفتاح الاقتصادي تماشيا مع تطورات الاقتصاد العالمي.

وقال سموه في كلمة أثناء رعايته منتدى الاحساء للاستثمار الذي انطلقت فعالياته يوم أمس ان ما تم في السنوات الماضية من إعادة هيكلة وتأسيس هيئات ومؤسسات جديدة، وإصدار العديد من التشريعات والأنظمة وما سوف يعقب ذلك من تغيرات جوهرية القصد منها تهيئة الاقتصاد السعودي للانخراط والتعامل مع المتغيرات العالمية المطردة واستيعاب المستجدات العلمية والتكنولوجية المتسارعة للوصول إلى تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وأشار سموه إلى أن تنظيم منتدى الاحساء يأتي ضمن الجهود الحميدة التي تبذلها غرفة تجارة وصناعة الاحساء لتحقيق هذا الهدف الوطني والتعريف بمجالات الاستثمار في محافظة الاحساء وهي ولله الحمد كثيرة ومتعددة كما ان العناصر الاساسية لإقامة ونجاح المشروعات الاقتصادية متوفرة بها إلى حد كبير.

وأكد سموه ان توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين الأمير عبدالله بن عبدالعزيز - حفظهما الله - تقضي بالعمل على تذليل كل العقبات أمام المستثمرين وتسهيل اجراءات الاستثمار في كل مناطق المملكة.

وقال يسرني ان أؤكد على استعداد إمارة المنطقة الشرقية بكافة أجهزتها الإدارية ومحافظاتها للعمل على إزالة كل العقبات أمام تدفق الاستثمارات وإقامة المشروعات في محافظة الاحساء وكل محافظات المنطقة.

وألقيت خلال الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة عدة كلمات، فقد ألقى رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الاحساء الأستاذ سليمان بن عبدالرحمن الحمادة كلمة تحدث فيها عن أهمية المنتدى في تسليط الضوء على مقومات التنمية والفرص الاستثمارية المتوفرة في الاحساء.

وألقى معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني كلمة تمحورت حول البيئة الاستثمارية في المملكة وتبني الدولة سياسة الاقتصاد الحر بمفهومه الواسع الذي يتيح الحرية في كافة التعاملات في ظل منافسة شريفة واحترام للأحكام والتعليمات التي تنظمها وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وانتهاج مبدأ تنويع مصادر الدخل وتوفير بيئة استثمارية ملائمة.

وتحدث معاليه عن موضوع الأنظمة التي أصدرتها المملكة للوصول إلى بيئة استثمارية ملائمة حيث اهتمت الدولة بوضع التشريعات المنظمة لحفز الاستثمارات وإيجاد المناخ المناسب الذي يعمل على تفعيل أداء الاقتصاد الوطني والانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال توفير العوامل المساعدة على استقطاب رساميل جديدة تساهم في توسيع إيرادات الاقتصاد الوطني وتدعيم المسيرة التنموية.

وتحدث معالي وزير التجارة والصناعة عن التوجهات المستقبلية لتطوير بيئة الاستثمار في المملكة وأكد ان الآفاق المنظورة للبيئة الاستثمارية بالمملكة تعتبر مشجعة لعدد من عوامل ذكر منها نجاح مبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد بدعوة عدد من الشركات العالمية للاستثمار في مجال الغاز، والآثار الايجابية والقوية المتوقعة لهذه المبادرة لتفعيل النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، فالاستثمارات في مجال استكشاف الغاز سوف تضيف بحد ذاتها إلى النمو الاقتصادي بالاضافة إلى نتائجها في توفير المزيد من كميات الغاز وبالتالي دخول مشاريع جديدة للقطاعات التي تستخدم الغاز كلقيم أو التي تستخدم الغاز كوقود مثل الصناعات البتروكيماوية والاسمنت والحديد والتعدين اضافة لمشاريع الكهرباء والمياه، وتعظيم حجم استثمارات هذه المشاريع سوف يكون ذا أثر إيجابي على تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

ومن العوامل قرب تنفيذ الاستراتيجية الصناعية، وقرب إقرار نظام مكافحة الاغراق والاجراءات الاحترازية والذي سوف يضمن عدالة المنافسة في الأسواق المحلية، إضافة إلى جهود المملكة الكبيرة في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ونجاحها مؤخرا في توقيع اتفاقية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر أحد أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية، كما يعتبر أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، وتتيح هذه الاتفاقية لقطاعي السلع والخدمات النفاذ للأسواق، ونسعى جاهدين للتوصل إلى اتفاق ثنائي مماثل مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة القادمة - إن شاء الله - تمهيداً لاستكمال المرحلة النهائية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

الأمير محمد بن فهد أثناء رعايته للمنتدى

أمير المنطقة الشرقية يوجه بالتوسع في تدريب وتوظيف الشباب بالمنطقة

الدمام - أحمد الشمر؛

■ وجّه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية العاملين ببرنامج سموه لتأهيل وتوظيف الشباب السعودي بالتوسع في الدورات التدريبية التي يقدمها برنامج الأمير لاستيعاب أكبر الأعداد من الشباب الراغب بالتدريب تمهيدا لتوظيفهم في مؤسسات القطاع الخاص.

وترجمة للتوجيه الكريم عمد العاملون بالبرنامج على تنفيذ عشرين دورة تدريبية في كافة محافظات المنطقة لـ ٧٦٤ مواطنا ومواطنة للفصل الدراسي الحالي اضافة إلى دورات تدريبية لنزلاء دار الملاحظة بالدمام ودورات على مهارات الحاسب الآلي في بعض سجون المنطقة. وفي نفس السياق يعتزم برنامج الأمير توقيع مذكرات تفاهم مع بعض الجهات التدريبية في المنطقة كمركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر التابع للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وأكاديمية التعليم الكندية وجمعية فتاة الخليج بالخبر لمشاركة برنامج الأمير في تنفيذ برامجه التدريبية في مجالات يتطلبها سوق العمل بالمنطقة.

والجدير بالذكر ان معظم الدورات التدريبية التي ينفذها البرنامج بالمشاركة مع هذه الجهات تنتهي بالتوظيف.

صرح بذلك وكيل امارة المنطقة الشرقية رئيس اللجنة التنفيذية لبرنامج الأمير سعد بن عبدالعزيز العثمان مضيفا بأن تقديم مثل هذه المقترحات التدريبية والتوظيفية للمواطنين والمواطنات في المنطقة تأتي انطلاقا من اهتمام سمو أمير المنطقة بالمضي في تقديم الفرص التدريبية المجانية للشباب وتوظيفهم تمشيا مع السياسة الحكيمة التي تنتهجها الدولة في التوسع في خطط التدريب والتوظيف الموجهة للشباب مثمنا الدعم الذي يلقاه برنامج الأمير من سمو أمير المنطقة ومتابعته لفعالياته وتقييم نتائج فعالياته.

وزير المياه والكهرباء بعد إعلان الميزانية

تركيزنا في المرحلة على دعم استراتيجية الدولة في مجال المياه والكهرباء من خلال زيادة «الموثوقية» وإبراز الفرص الاستثمارية

كتب - مندوب «الرياض»؛

■ بمناسبة صدور ميزانية هذا العام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ فقد صرح معالي وزير المياه والكهرباء الدكتور غازي بن عبدالرحمن القصيبي بأن هذه الميزانية تعكس كما اوضح خادم الحرمين الشريفين عند إعلانه - حفظه الله - للميزانية ملامح ماتقرر في مجال اعادة هيكلة القطاع الحكومي بهدف تحسين ادائه وتعزيز دوره في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الشاملة للتنمية.

واوضح الدكتور غازي القصيبي ان التطور الذي تشهده ميزانية هذا العام يعكس الاداء الاقتصادي الجيد والثقة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني في ظل جميع الظروف والمعطيات المحيطة.

وذكر معاليه بان هذه اول ميزانية للوزارة بعد دمج قطاعي المياه والكهرباء في وزارة واحدة وسوف تسعى الوزارة من خلالها الى العمل على تحقيق خططها لايصال هذه الخدمات الضرورية الى كل مواطن في اي مكان من المملكة العربية السعودية بكل يسر وسهولة، فقد تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع في مختلف مناطق المملكة للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ومحطات للضخ والتقنية ومحطات تحلية جديدة وتوسيع وتحسين محطات التحلية القائمة وايصال المياه المحلاة الى مناطق جديدة بلغت تكاليف تلك المشاريع حوالي ٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ تسعة آلاف مليون ريال منها حوالي ٥,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠ خمسة آلاف ومائتان واربعون مليون ريال لمشاريع الوزارة المختلفة في قطاع المياه و٢,٢٣٨,٠٠٠,٠٠٠ الفان ومائتان وثمانية وثلاثون مليون ريال لقطاع التحلية وحوالي ١,٥٢٢,٠٠٠,٠٠٠ الف وخمسمائة واثنان وعشرون مليون ريال لمشاريع قائمة جار تنفيذها حالياً وسبق اعتمادها في الميزانيات السابقة.

وأوضح معالي وزير المياه والكهرباء بان الوزارة سوف تركز في المرحلة القادمة على دعم استراتيجية الدولة في مجال المياه والكهرباء من خلال زيادة موثوقية واستمرارية ايصال الخدمة الى كل مواطن وابراز الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص للاستثمار في مشاريع المياه والكهرباء اتجاهاً نحو التخصيص الكامل لهذين القطاعين وتهيئة المناخ الملائم لذلك وفق آليات محدودة تقوم الوزارة حالياً بدراستها تمهيداً لعرضها على القطاع الخاص.

د. غازي القصيبي

أكد أن المملكة مستمرة في برنامج الاصلاح الاقتصادي

الصريصري: سنقوم بتنفيذ المئات من مشاريع الطرق العام الجديد وسنكشف عنها قريباً

■ أكد معالي وزير النقل الدكتور جبارة الصريصري ان الوزارة ستقوم في العام الجديد بتنفيذ المئات من مشاريع الطرق الرئيسية والفرعية والثانوية مشيراً إلى ان الوزارة ستقوم في وقت لاحق بالكشف عن جميع المشاريع التي ستنفذ.

ووصف معاليه في تصريحات صحفية عقب حضوره حفل توقيع الشركة الوطنية لنقل الكيماويات عقود بناء وتأجير ناقلات بتروكيماويات جديدة أرقام الميزانية العامة للدولة والتي تحققت في العام الماضي ١٤٢٣-١٤٢٤هـ أنها كانت جيدة سواء على المستوى المالي أو نمو الاقتصاد ومساهمة القطاع الخاص والنمو في الدخل والناتج القومي وما نراه حالياً من توقيع عقود جديدة يعكس ثقة رجال الأعمال والمستثمرين في الاقتصاد السعودي ويعكس المنجزات المتميزة لقطاع الأعمال.

وأشار معاليه إلى ما تقوم به شركة سابك من نشاط إنتاجي وتصديري وقال انه يستحق الإشادة ودورها وما تقوم بإنتاجه سواء من حيث النوعية أو الكمية ونجاح الصادرات السعودية من البتروكيماويات وغيرها دليل على جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في هذا القطاع.

وأكد الصريصري ان حكومة خادم الحرمين الشريفين سوف تستمر في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأت فيه منذ سنوات وكثير من الأنظمة والقوانين وضعت بما يتلاءم مع المستجدات الدولية والبعض الآخر سوف يأتي في طريقه إلى الإنجاز.

د. جبارة الصريصري

المسؤولون ورجال الأعمال يعبرون لـ "الرياض" عن آرائهم حول الميزانية:

أرقام الميزانية بينت قوة الاقتصاد السعودي والإصلاحات الاقتصادية لها أثر في تحقيق النتائج

زيادة المصروفات ستنعكس على القطاع الخاص والدولة وفقت في العودة بالاقتصاد من الخمول إلى النمو

البدء في أعمال السوق المالي يساهم إيجاباً في رفع مستوى أداء الاقتصاد المالي

■ حظي بيان وزارة المالية حول ميزانية الدولة التقديرية للعام القادم ١٤٢٤/١٤٢٥هـ ومؤشرات الميزانية للعام الحالي والذي اظهر فائضاً في الميزانية يتوقع ان يصل الى اكثر من ٤ مليار ريال والذي اتجه الى سداد جزء من الدين العام على صدى واسع لدى القطاعين الحكومي والخاص.

فقد أشار الدكتور محمد المشعل مدير شركة تبوك الدوائية بأن ميزانية الدولة لهذا العام ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ جاءت لتكمل المسار الصحيح للاقتصاد الوطني ودوره في رفاهية المواطن عبر اطلاق العديد من المشاريع التنموية التي تساهم في خدمة الوطن والمواطن، وانه على الرغم من الصعوبات التي عصفت بمنطقة الشرق الاوسط من تداعيات الحرب الأمريكية على العراق والعمليات الارهابية التي حدثت في الرياض إلا ان الاقتصاد السعودي وقف امام هذه التحديات بقوة ومتانة وهذا جاء من السياسات الاقتصادية الصحيحة التي تعمل بها المملكة.

وأضاف بأن هذه السياسات ظهرت في وصل الفائض في الحساب الجاري الى اكثر من ١٠١ مليار ريال، بينما كان في العام الماضي حوالي ٤٤ مليار ريال، وان الاقتصاد الوطني سوف يواصل اداءه الايجابي خلال العام القادم على الرغم من ظهور العجز في ميزانية الدولة للعام القادم ٢٠٠٤م وهي ٣٠ مليار ريال وذلك بسبب تقديرات اسعار النفط التي غالباً ما تتخذ الدولة حيالها اقل الاسعار من اجل تجنب المخاطر.

وأضاف بأن اعلان ميزانية هيئة الدواء والغذاء والتي بلغت ٢٥ مليون ريال جاءت لصالح المواطن في المحافظة على غذائه ودوائه وان هذه الهيئة يتوقع ان تباشر عملها العام القادم وفق تطلعات الوطن والمواطن.

وأضاف المشعل بأن قطاعي المال والاعمال في المملكة سوف تنعكس عليهما ايجاباً هذه الميزانية في ضخ المزيد من الاستثمارات في البلد وذلك وفق المؤشرات المالية والاقتصادية الجيدة وخاصة في ظل متوقع استقرار الوضع السياسي في منطقة الخليج وثبات منظمة اوبك على حصصها والاسعار المحددة.

من جانبه قال الأستاذ خالد الجوهر: إن الميزانية العامة للدولة لهذا العام تمثل رؤى مستقبلية جعلتها في مقدمة الأمور التي اهتم بها المواطن بما فيها من مؤشرات هامة.

وأضاف: من إحدى هذه المؤشرات ما شهده العام الحالي من نمو في الناتج المحلي والتوقعات المتزايدة باستمرار النمو ما سوف ينعكس على التصورات القادمة للميزانية هذا العام من تطوير في العديد من القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية وأيضاً فتح مجالات للتدريب والتأهيل في الأعمال المهنية والفنية والتقنية ما سوف يساعد على توفير المزيد من فرص العمل لذا فإن هذه التقديرات في هذه الميزانية سوف تقوم في الأساس على تنمية المواطن كركيزة هامة في تحقيق البرامج الاقتصادية والتنموية لذا فإن إيرادات الدولة البالغة ٢٠٠ ألف مليون وبزيادة عن العام المنصرم وقدرها ٣٠ ألف مليون والمصاريف البالغة ٢٣٠ ألف مليون أي بزيادة قدرها ٢١ مليارا عن العام المنصرم ما هو إلا دليل لهذا التوجه الذي سوف ينصب على استكمال البرامج التنموية والتوسع في المشاريع الجديدة البالغ حجمها وقدرها أكثر من ٤١,٦ مليارا مما تنعكس هذه الزيادة في المشاريع على التنمية الاقتصادية وازدهارها على الاستثمار بصفة عامة، ولا يفوتني أن انوه بأن الأداء الاقتصادي المتوقع للعام القادم سوف يكون جيداً حيث مازالت إيرادات النفط مرتفعة ومتوقع أن تكون جيدة خلال العام القادم مما سينعكس على قوة الأداء وتزايد النمو الاقتصادي وسوف ينعكس أيضاً على مؤشر سوق الأسهم الذي شهد خلال العام الحالي مستوى مميزاً من النمو سواء من حيث الأداء الكمي أو السعري للعديد من الشركات المساهمة ما يعكس الآثار الايجابية للنمو الاقتصادي والمتوقع خلال العام المقبل أن يكون امتداداً لمرحلة الازدهار لهذا السوق بما سوف يشهده من تطوير في انظمته ومزيد من إدراج الشركات وذلك لتوسيع قاعدة السوق وزيادة الطلب على الشركات المساهمة الجديدة والتي تمثل إحدى دعائم الاقتصاد الوطني.

وأشار الجوهر أن التقديرات المعلنة للميزانية تعبر عن رغبات المواطنين وآمالهم لما فيها من نمو في أوجه الإنفاق والإيرادات فقد ارتفعت النفقات التقديرية بنسبة أكثر من ١٠٪ عن تقديرات العام المنصرم وارتفعت الإيرادات التقديرية لذات العام بنسبة ١٧,٦٪.

وقال: لقد وجهت هذه الزيادة بالدرجة الأولى لتنمية المواطن كركيزة أساسية في إنجاح برامج التنمية من خلال استكمال المشاريع التنموية الحالية وإدراج مشاريع تنموية جديدة تهتم بتنمية المواطن.

وفي نهاية حديثه قال لا يفوتني أن انوه أن سوق الأسهم المحلية كان وما زال مرآة تعبر عن الأداء الاقتصادي الجيد للمملكة وظهرت نتائجها خلال السنوات الماضية بصفة عامة والعام الحالي بصفة خاصة ونتوقع أن يشهد العام القادم في ظل هذه المعطيات الايجابية أن يشهد السوق مزيداً من النمو.

من جهته قال الأستاذ مطشر المرشد ان النتائج الايجابية التي اظهرتها الميزانية كانت متوقعة كمحصلة للإصلاحات التي بدأت المملكة في انتهاجها منذ عدة سنوات ساعد على ذلك تحسن أسعار النفط حيث سجل خام برنت متوسط ٢٧ دولاراً على مدى الأشهر الماضية.

وأضاف: يجب أن نشيد في هذا الصدد بالإصلاحات الاقتصادية وإصرار المملكة على المضي فيها خاصة ما يتعلق بالتخصيص وتشجيع الاستثمار الأجنبي وهذه لها نتائج مستقبلية تفوق الارتفاع في أسعار النفط وتقلباته القصيرة.

وقال المرشد في هذا الوقت يجب أن نركز على موضوع الإدارة المالية فمع أن الفائض في ميزانية ٢٠٠٣م والبالغ ٤٥ مليار ريال سيوجه إلى تخفيض الدين العام فإنه يجب ألا نعتمد في تخفيض الدين على الفوائض في الميزانية إذ يجب أن يكون لدينا برنامج شامل ومتكامل لتخفيض الدين العام خاصة اننا على أبواب الدخول إلى منظمة التجارة العالمية ونحن نتطلع في هذا الوقت إلى القضاء على الروتين الحكومي في الإدارة المالية والذي تعودنا عليه في قطاعنا المالي ويجب أن يتواكب التطور في ادارتنا المالية مع التطور المتسارع الذي يشهده الاقتصاد السعودي بشكل عام.

ولفت المرشد النظر إلى ما يتناقله البعض من إمكانية تأثرنا بانخفاض الدولار أمام العملات العالمية وقال إن نجاح المملكة في المحافظة على استقرار سعر صرف الريال وارتباطه بالدولار سيزيل أي تأثير متوقع ويدفعه إلى خانة التأثير الهامشي المحدود والسبب أن كثيراً من تجارتنا وعقودنا هي بالدولار وهو مرتبط بالدولار وعلى مدى العقود الماضية فإن ارتفاع الدولار أو هبوطه كان له تأثير محدود على الاقتصاد السعودي والتأثير يكون أكثر على الدول المرتبطة بسلة عملات مختلفة.

وأكد سالم أحمد بادريق رجل الأعمال في معرض تعليقه على ميزانية السنة المالية ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ ان هذه الميزانية تعبر بكل المقاييس عن متانة الاقتصاد السعودي وتصب في مصلحة المواطن في المقام الأول.

وأضاف قائلا: انه مما يبعث على الفرح والسرور ان القيادة ركزت في تلبية أولويات احتياجات المواطن للتعليم والتدريب والصحة والتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية والصرف الصحي والطرق.

وفي نفس السياق رأى سعود عون الله المدير العام للغرفة التجارية الصناعية بجدة ان ميزانية الخير التي تضمنت كلمة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله ورعاه - هي أحد العوامل الهامة التي ستؤدي لتشجيع الاستثمارات وستخلق فرص عمل جديدة.

وقال عون الله: يجب ان نركز في قراءتنا لميزانية الرخاء من قيادتنا الحكيمة على الجوانب الاقتصادية التي تم الحرص على الوفاء بها كأحد المتطلبات الرئيسية للتنمية مع اعطاء الأولوية للإنفاق على الخدمات التي ترتبط بمعيشة المواطن بشكل مباشر ولا يخفى على خبراء التنمية استقرار معيشة المواطن وأمنه وعودة الأموال المهاجرة لضخها في الاقتصاد السعودي الذي بات يشكل أحد أبرز الأسواق القوية في المنطقة.

استيعاب الشباب

واعتبر فهد العسبلي رجل الأعمال ان هذه الميزانية تعكس جوانب هامة في إعادة هيكلة القطاع الحكومي وخصخصة جزء من الخدمات للاكتتاب العام لتغطية القضية الأبرز «الدين العام» وهذا جزء قليل من خير كثير حملته ميزانية الرفاهية والنماء فقد تم اعتماد افتتاح ثلاث جامعات في الطائف والمدينة المنورة والقصيم وهي أحد أبرز الأوعية التعليمية التي سوف تستوعب المزيد من شبابنا خريجي الثانوية العامة ليساهموا بعد تخرجهم في بناء صروح التنمية بمختلف قطاعاتها.

نجاح القطاع الخاص

وقال المهندس دخيل بن سعد الناجم عضو مجلس المديرين والمدير العام التنفيذي لشركة مقاولات الخليج التي تقوم بتشغيل محطة الحاويات الشمالية بميناء جدة الإسلامي: ان هذه الميزانية تؤكد أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في القيام بتشغيل الخدمات المحورية خاصة وان تجربة مثل تجربتنا في شركة مقاولات الخليج كانت احدى التجارب الناجحة في جعل ميناء جدة من خلال محطة الحاويات الشمالية ميناء محورياً لدول المنطقة نظراً للتطور الكبير الذي شهدته معدلات المناولة في الساعة الواحدة والتي تجاوزت المائة وخمسين حاوية على أقل تقدير.

وأضاف الناجم: إن ذلك ما كان ليتحقق لولا إيمان قيادتنا الحبيبة بأهمية إسهام سواعد القطاع الخاص في تحريك عجلة النمو والتنمية واستثمار مئات الملايين من الريالات لخدمة الاقتصاد الوطني.

وركز مصلح الشهري رجل الأعمال على أهمية تضمين الميزانية مشاريع جديدة لانشاء وتجهيز مراكز جديدة للرعاية الصحية الأولية، وقال ان صحة المواطن هي من الجوانب الهامة التي تحظى باهتمام قيادة الدول المتقدمة وتوقع ان تسهم المستشفيات الثمانية والثمانون المعتمدة في الميزانية الجديدة في رفع المستوى الصحي والخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

رفع مستوى الناتج المحلي

وقال محمد سالم بقشان رجل الأعمال ان تخصيص مليارات الريالات لاستكمال البنية الاساسية لقطاعات المياه والصناعة والتجهيزات الاساسية هو أحد أبرز الجوانب الهامة في ميزانية الخير لهذا العام مشيرا إلى ان الدولة بقيادة ولاة أمرنا حفظهم الله حرصت على تقديم مليارات الريالات في هذه الميزانية لصناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومي وهي جوانب اقتصادية تحرص الدول الصناعية المتقدمة على تقديمها لرجال الأعمال للرفع من مستوى الناتج المحلي وهو ما حرصت عليه ميزانية الخير التي أعلنت أول أمس.

وقد أشاد عدد من المختصين الماليين ببيان وزارة المالية حول نتائج الميزانية العامة لعام ٢٠٠٣م وميزانية العام القادم والتي اكدت نتائج ايجابية وقوة الاقتصاد السعودي والتوجه والاتجاه الاقتصادي السليم بما يحقق الاحتياجات الموزونة من برامج تنمية للوطن ويفي بالمتطلبات للمواطن.

فقال الأستاذ غنيم بن عبدالله الغنيم المشرف على الشؤون المالية والميزانية بمجلس الامن الوطني ان ما جاء في بيان ميزانية الدولة حفظها الله لهذا العام ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ . والتي بلغت ايراداتها المتوقعة ٢٠٠,٠٠٠ الف مليون للعام المالي الجديد وبلغت مصروفاتها ٢٣٠,٠٠٠ الف مليون ريال. وتضمن الكلمة السامية الملامح العامة التي تدل على اهتمام الدولة رعاها الله بكل ما يمس حياة المواطن من بنية اساسية وتعليم وصحة وبلديات وشؤون اجتماعية وطرق. ولاشك ان رقم المصروفات لهذا العام رقم كبير جداً سينعكس بمشاريعه الحيوية على نمو الوطن والمواطن في شتى مناحي الحياة. واذا نظرنا الى الفارق الكبير بين فائض المدفوعات في عام ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ والذي بلغ ١٠١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مقارنة بـ ٤٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ للعام الذي سبقه نقدر ما للاصلاحات التي تبنتها الدولة في الاقتصاد من اثر كبير عجل بتحقيق الارقام العالية خلال سنتين فقط مما جعل المؤشرات المالية تقفز والدخل يتزايد والصرف من ابواب الميزانية يصب في صالح الوطن والمواطن وحياته وهذا دليل على مستوى السياسة المالية والنقدية والذي يلبي احتياجات الاقتصاد ويحقق الاستقرار في الاسعار وينعكس بالتالي على استقرار ورفاه معيشة المواطن ومن اهم ما عادت به الاصلاحات المالية والاقتصادية النمو المستمر بمعدلات لم تسبق والتي يشهدها القطاع الخاص مما ادى الى الامتداد والتوسع في قاعدة الاقتصاد الوطني لتبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي للعام الحالي ٤٤٪ حيث بلغ ٧٩١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مقابل ٦٧٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ وفقاً لتقديرات مصلحة الاحصاء العامة بزيادة ١٢٪ وذلك بالاسعار الجارية. ولاشك ان سياسة التخصيص التي اتبعتها المملكة كان لها المردود الايجابي على نمو القطاع الخاص. مما جعل المملكة وقبل ثلاثة ايام تحظى بتصنيف التماني حيث حصلت على درجة ايه + بالنسبة للعملة المحلية ودرجة ايه بالنسبة للعملة الاجنبية من وكالة ستاندرد اند بورزاس دي وهذا بلاشك يعكس الثقة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية واقتصادنا الوطني.

والمملكة سائرة في توقيع الكثير من الاتفاقيات الاقليمية والدولية التي ستساهم في استمرار النمو ومما يثلج الصدر ما صدر في هذه الميزانية المباركة من مشاريع تنموية منها اعتماد ٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ثلاث مليارات وخمسمائة مليون ريال. لازدواج طريق الطائف الباحة ابها واستكمال الطريق الساحلي ينبع املج ضباء شرما وكذلك طريق جدة جازان وازدواج طريق خميس مشيط نجران وكذلك مجموعة طرق حوالي ٥٠٠٠ كم واعتماد مشاريع المواني والخطوط الحديدية. وتطوير انظمة الاتصالات الملاحية والجوية وتحسين مرافق المطارات المحلية واعتماد ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ لمشاريع المياه والتجهيزات الاساسية لمياه الشرب في مختلف مناطق المملكة وانشاء محطات تحلية جديدة وسدود في كافة مناطق المملكة واعتماد مبلغ ٢٤,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ للخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية واعتماد مبلغ ٦٣,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ لقطاع التعليم العام ولك ان تتخيل المشاريع التعليمية الكبيرة التي يحتويها هذا الاعتماد بلاشك ان التفاصيل المعلنة في هذه الميزانية مفرحة للمواطن حيث لم نشهد مثل هذا الرقم منذ زمن الطفرة قبل عشرين عاماً.

فالحمد لله الذي وفق حكومتنا للعودة بالاقتصاد من نقطة الخمول الى النشاط والنمو وبارك الله في صناع هذا الانجاز العظيم الذي سيقودنا الى مصاف الدول الصناعية ذات الاقتصاد المستقر الذي لا يعتمد على مصدر واحد.

وختم الغنيم بقوله ان اهمية هذه الارقام تحمل كل وزير مهمة انجاز المشاريع الخاصة بوزارته والاسراع بها خدمة للمواطنين الذين ينتظرون منهم الكثير من العمل بعد ان توفرت لهم السيولة والاموال وبقي عليهم الادارة والتنفيذ لتحقيق اهداف الميزانية. كما قال الأستاذ محمد الضحيان مدير مكتب للدراسات الاقتصادية ان النتائج التي اظهرتها الميزانية العامة بينت اسس قوة ومتانة الاقتصاد السعودي على مدى ١٨ سنة ماضية وان تحقيق فائض في ميزانية ٢٠٠٣م هو ليس المرة الاولى منذ عام ١٩٨٦م فكان هناك فائض لعام ٢٠٠٠م لأكثر من ٢٠ مليار وهذا يمثل التوجه السليم بترشيد الانفاق وتحديده بمشاريع بناءه للوطن والمواطن فضبط النفقات كان له الاثر الايجابي بوجود الفوائض النقدية ومن المتوقع ان يستمر الخفض للدين العام في السنوات المقبلة بنفس التزايد في حالة ثبات اسعار البترول والكميات المنتجة فحجم الفائض الحالي يمثل اكثر من ٢٪ من حجم الدين العام الذي يؤدي الى خفض نسبة الدين الى الدخل القومي الى معدلات حوالي ٩٢٪ تقريباً وهذه من المعدلات المقبولة دولياً هي بحدود ٨٥٪ وتوقع وزارة المالية بأن العجز ٣٠ مليار للسنة القادمة هو تحفظ موزون من اجل ضبط النفقات التشغيلية والرأس مالية.

وأكد الضحيان ان من العوامل التي اسهمت ايجابياً برفع معدلات النمو هو توجه السليم بسياسة التخصيص لبعض المنشآت الحكومية التي كان له في زيادة معدل الدخل القومي الى مستويات مرتفعة لم نعهدها من سنوات وهذا يؤكد النهج السليم الاقتصادي. وتوقع كذلك ان بعد البدء في اعمال السوق المالي سوف يسهم ايجابياً في رفع مستوى الاداء الاقتصادي المحلي.

كما قال الأستاذ عبدالله بن مسفر الحربي مدير مؤسسة النقد السعودي فرع الرياض: ان بيان المالية للميزانية العامة اظهر قوة الاقتصاد السعودي والاساس الصحيح حيث استمرار تحقيق الفائض منذ عام ٢٠٠٠م دلالة على تخطيط صحيح والتزايد للسيولة في السنوات الاخيرة هو زيادة في ثقة متانة هذا الاقتصاد المبارك كذلك التقديرات للاسعار البترولية استقرارها وارتفاع اسعارها وتنوع مصادر الدخل اسهم بتحقيق هذه الارقام البارزة مما جعل هذا الاقتصاد جذب للرؤوس الاموال واسهم بالارتفاع للسيولة النقدية مما انعكس ايجابياً على القطاع الاهلي والافراد وزيادة سياسة الاقراض والتمويل وانخفاض نسبة الفائدة. كما اوضحت الميزانية للسنة القادمة مستوى الاهتمام بالقوى العاملة والتعليم والصحة والقطاع الامني وهذه مجالات تلامس حياة المواطن وتزيد له من الفرص العملية سواء الوظيفية او التجارية.

خالد الجوهر

مطشر المرشد

عبدالله الحربي

محمد الضحيان

تغطية: خالد العويد، مهدي أبوفطيم، عمر إدريس، خالد أباالخيل، عبدالرحمن السالم: